القطن المصرى

من وجهة نظر المصدر

«ألقى المسيو لندمان المدير المنتدب لشركة مصر لاصدار القطن محاضرة عن القطن المصرى من وجهة نظر المصدر فى الجمعية الملكية للاقتصاد والاحصاء والتشريع مساء ٢٤ فبراير الماضى نثبتها فى الفلاحة »

أود أن أحادثكم فى القطن المصرى من وجهة نظر المصدر . وأعتقد انى ذو صفة كافية للكلام فى هذا الموضوع . فقد اشتغلت عائلتى بتجارة القطن . فى مصر منذ سنة ١٨٦٩ أى منذ سنة أفتتاح قناة السويس . وانى أعمل شخصياً فى هذا البلد منذ تسعة وثلاثين عاما حتى أصبحت مصر وطنى الثانى

ولهذا فانى أرجو أن تصدقونى حرفياً اذا قلت لكم انى متألم غاية الألم حين أرى مصر فى الوقت الحاضر تمر بأزمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل . نعم أننا بعنا الأقطان قبل الحرب من السكلاريدس والأشمونى بأسعار تقارب أسعار اليوم ولكن الظروف الحاضرة تختلف عن ظروف الزمن الماضى . فقد كانت تكاليف الحياة وقتئذ أرخص مما هى عليه الآن . وكانت الحاصلات الزراعية اذا رخصت أثمانها فى وقت من الأوقات قابلها مثل هذا الرخص فى السلع المصنوعة بحيث لم يكن التفاوت فاحشاً بين أثمان المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية كما هو الحال فى الوقت الحاضر الذى يبيع فيه المزارع حاصلاته بأسعار رخيصة ويشترى غالياً منتجات الصناعة

التى لم تهبط أسعارها بنسبة الهبوط في أسعار المواد الأولية . يضاف الى هذا أن القطن السكلاريدس ما انحطت أسعاره قط فى أسوأ أوقات الهبوط فى الزمن الماضى الى ١٣ ريالا ونصف ريال كما هبطت أسعاره فى هذا الموسم . ثم أننا قبل الحرب لم نكن معتادين على أسعار مرتفعة للغاية اذا كانت الحياة الاقتصادية تجرى على قاعدة الاعتدال ، أما بعد الحرب قد تصاعدت أسعار القطن حتى بلغت فى كنتراتات السكلاريدس ١٩٨ ريالا للقنطار فى سنة ١٩٢٠ وهو أعلى سعر وصل اليه القطن فيما أعلم . ثم هوى فى عشرة أعوام حتى وصل الى ٥ر١٣ ريالا . فكأن مصر فى انحدار سعره هذا الانحدار قد هوت الى قرار الهاوية وان كانت فى سقوطه هذا السقوط قد أصيبت طبعاً بشىء من الألم فى جهة أو أخرى من جسمها الا أنها بقيت دائما واقفة على قدميها شجاعة مستعدة للرحيل الى الامام من جديد . وأيدت لنا دائما بالدليل تلو الدليل انها صلبة المراس لا تلين قناتها لغامز ولا تقع تحت قوة ما تلاقيه من صدمات . واذا كنت متفقاً فى الرأى مع من يرون سماءها فى الوقت الحاضر ملبدة بالسحب السوداء الا انى فى الوقت نفسه أعتقد أن السحب لاتدوم طويلا فى سمائها الصافية وأن لامحل مطلقاً لليأس فى بلد الشمس . نعم قد يقول قائل أن الـ١٩٨ ريالا كان سعراً مصطنعاً وانى أجب عليه بأن الـ ٥ر١٣ ريالا كان سعراً مصطنعاً بالمثل ، ولهذا فانه لما كان المستر بلات وكيلنا فى ليفربول يسألنى : من هم هؤلاء المجانين الذين يبيعون القطن السكلاريدس بثلاثة عشر ريالا ونصف ريال ؟ كنت أجيبه هم هؤلاء الذين لايملكون قنطارا واحدا منه »

أما الازمة فترجع الى اسباب عامة وأسباب محلية. وما الازمة الاقتصادية فى مصر الا صورة من الازمة العالمية . فنحن هنا موردون والعالم عميلنا واذا كان عميلنا في مركز ردئ فان الموردين يتأثرون بالطبع من رداءة مركزه

وأسباب الازمة العالمية متعددة منها كثرة الانتاج فى البلاد التى تنتج المواد الاولية وكثرة عدد العاطلين فى البلاد الصناعية وقلة القدرة على الشراء

ويوجد بجوار هـذه الاسباب أسباب نفسية أخرى لها تأثيرها العظيم فى الازمة الحاضرة وهى ان كساد الاحوال الاقتصادية انتهى الى أحداث تأثير سيء ناشئ عن حالة من التشاؤم سادت النفوس وغطت على العيون فاصبحت ترى أسود ما ليس بالاسود وأضعفت الهمم وجعلتها قاصرة عن النهوض لدفع كابوس الازمة وأبعاد اضرارها . ولعل رد الفعل ، الذى بدأت ترتسم بوادره فى الافق ، يقوم كذلك على أسباب نفسية . واذا كانت سنة ١٩٣٠ قد تركها جميع الناس تمر كانها سنة مقضى عليها فان قلوباً كثيرة من قلوبهم وعقولا عديدة من عقولهم أخذت تنتعش بصيص من الأمل يحملها على الاعتقاد بان سنة ١٩٣١ ستكون بمشيئة الله تعالى أحسن حالا وهو أمل قد انتهى بان صار لديهم عقيدة . وكما أن العقيدة تحرك الجبال فهى بالمثل قد حركت أسعار القطن والقراطيس المالية بعد أول يناير . واذا كان بصيص الأمل لم يتحول الى نار كلها برد وسلام فان نور البصيص يزداد سطوعا اذ بلغ سعر السكلاريدس ثمانية عشر ريالا وسعر الموحد نحو سبعة وسبعين جنيها . وليس هـذا النور ساطعاً متألقاً كما ينبغى ان يكون ولكنه حسن على أى حال بالقياس الى ما كانت عليه الأسعار فى ديسمبر الماضى

أما الاسباب المحلية للازمة فقد رجعها البعض خصوصاً الى تدخل الحكومة المصرية فى سوق القطن هذا التدخل الذى انتقد كثيراً فى الاوساط التجارية والصناعية . على أن الحكومة نفسها تعلم تمام العلم أنه ليس من المستطاع التأثير بوسائل مصطنعة فى العوامل الاقتصادية . وهى حسب تصريحها قد دفنت فكرة التدخل الذى أصبح فى عداد الأموات . ولانه صار فى عدادهم لا يصح التحدث عنه الا بالخير ولهذا فلنتحدث عن المرحوم بالخير

ولنتكلم أولا عن مولده . فهو قد ولد فى اكتوبر سنة ١٩٢٩ أى فى وقت كان فيه تدخل الحكومات شائعاً وكانت أمثلة هذا التدخل ماثلة مشهورة منها ان حكومة البرازيل كانت قد تدخلت لحماية أسعار اللبن وحكومة المانيا للدفاع عن محصول القمح . ومنها على الخصوص قرار نقابة الزراع فى الولايات المتحدة القاضى بعدم بيع القطن الامريكى بسعر أقل من ١٦ سنتا للرطل الواحد. أمام هذه الامثلة لم يكن من المستطاع عيب الحكومة المصرية على تصرفها اذا هى أرادت أن تحدد سعراً أدنى لقنطار القطن بالغاً سبعة وعشرين ريالا للسكلاريدس وتسعة عشر للاشمونى وهو سعر كان أدنى من قيمة البضاعة يوم تحديده . كذلك لم يكن من المستطاع وقتئذ أن يتوقع أى إنسان انهيار سوق الأوراق المالية فى نيويورك بعد زمن قليل من تحديد الحكومة المصرية سعراً أدنى للقطن المصرى وهى سوق قد بقيت مع هذا زمناً طويلا تقود القراطيس المالية فى العالم الى الصعود والارتفاع ولهذا فان انهيارها قد هز الحياة الاقتصادية فى الولايات المتحدة هزة عنيفة تأثرت بها مصالح الزراعة وشلت حركة القطن فان مقطوعيته التى كان مقدراً

لها فى أوائل موسم سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ كمية عظيمة قد هوت الى حدود سريعة لم تكن لتخطر على بال بحيث ان ما كان يحسب رخيصاً فى الخريف أصبح فجأة يحسب غالياً فى الربيع التالى وأصبح من المستحيل لحكومة رسمت لنفسها خطة من الخطط وارتبطت بتعهدات رتبتها على الخطة التي رسمتها ان تعدل عن تعهداتها دون ان تزعزع الثقة فى عهودها زعزعة طويلة الأثر . وهذا هو ما حمل الحكومة المصرية على ان تسير الى النهاية فى خطتها وتتحمل من جراء السير فيها باهظ التكاليف ولو ان من الارجح انها كانت تتحملها كارهة غير راضية

ومن المحقق ان أسعارنا المرتفعة ارتفاعا مصطنعا قد أبعدت عنا الكثيرين من العملاء الذين بحثوا عما يحتاجون اليه بين أقطان البيرو والبرازيل واوجندا وما شابه ذلك بحيث ان أقطاننا بقيت تحت أيدينا وأثقلت أيضاً بكاهلها على سوق الموسم الحالى وكانت الى درجة ما سبباً من أسباب نزول الأسعار فى هذا الموسم

ومع هذا فاننا لو حسبنا الأرباح والخسائر الناشئة عن تدخل الحكومة المصرية لما وجدنا خسارة مصر كبيرة بالقدر الذى يراد أن يصور به . و بعبارة أخرى يصح القول بأن الخسارة التى حلت بمصر كانت خسارة واقعة لا محالة غير أن تدخل الحكومة نقل حملها عن اكتاف الأفراد الضعيفة الى اكتاف الحكومة القوية

وقد اعتبر المخزون من أقطان الحكومة الى الآن عاملا من عوامل التهديد فى السوق مانعاً الأسعار عن الانتعاش والارتفاع . ولكنكم سمعتم مما تلاه عليكم المستر بيرس [1] من قرار أن هذا التهديد لم يعد قائماً فى الوقت

(١) محاضرته منشورة فى هذا العدد من الفلاحة

الحاضر . وذلك لأن الحكومة صرحت بأنها ستوزع تصريف الأقطان المخزونة لديها على ستة أعوام قادمة تبدأ بعد الموسم الحالى بحيث يباع فى كل موسم ٥٠٠ر٠٠٠ قنطاراً وبحيث يكون البيع بكميات صغيرة وفى أوقات متقاربة . وانى أعتقد بأنه يحق لنا أن نعتبر الخطر زائلا تمام الزوال اذا اقبلت الحكومة العمل باقتراح الغزالين وهو أن تبيع يوميا بانتظام كمية من أقطانها المخزونة تتراوح بين ٢٠٠و٣٠٠ بالة . وإنى أتصور الحالة الحاضرة بكيفية تشابه تقريباً الصورة الآتية :

تشبه الاقطان التى تراكمت فى شون الحكومة بسبب تدخلها دون أن تتجه فى طرق الاستهلاك كتلة عظيمة من الثلج معلقة فوق السوق كان يخشى الى الآن أن تسقط فى يوم من الأيام فتحدث فرقعة فتنكسر الأسعار أما اليوم فقد تقرر أن تمسك هذه الكتلة على أن تذوب وتتحول الى ماء بالتدريج وأن يفتح لها ميزاب ينساب منه الماء فى كل يوم بكيفية قابلة أن تشربه الأسواق . وبهذه الصورة يتحول خطر العاصفة الثلجية الى مطر رذاذ لا يؤذى أى انسان ويمكن حساب استمراره منذ الآن

ومع هذا فان الحكومة لم تقف عند حد هذا التدبير بل هى تعمل وفق خطة عامة تشمل تحديد مساحة الأراضى لزراعة القطن السكلاريدس الذى ينتظر أن لا يزاد محصوله فى العام القادم عن ٥٠٠ر٠٠٠ر١ قنطار تقريباً ولو أضافت الحكومة الى هذا المحصول من أقطانها المخزونة ٢٥٠ر٠٠٠ قنطار مثلا لكان لدينا للتصريف فى الموسم القادم ٧٥ر١ مليون قنطار هو مقدار قابل ان يباع حتى أن سوق الاسكندرية أصبحت تتوقع انكماشاً فى التعامل بالكنتراتات على السكلاريدس لقلة المنظور من بضاعته الحاضرة وأخذت

تدرس مسألة قبول قطن المعرض والقطن الفؤادى واعتباره صالحا للتسليم مقابل كنتراتات السكلاريدس وهو أمر لا يدمن وقوعه فى يوم من الايام وهو اذا عمل به فى التجارة والسوق ثم جاءت الحكومة وصادقت على العمل الجارى به فعلا فانه لا يمكن أن يشمل كنتراتات نوفمبر ١٩٣١ ويناير ١٩٣٢ لان التعامل عن هذين الشهرين قد انتهى فى السوق .

أما عن الاقطان الأخرى مثل الاشمونى والزاجوراه وما يجرى مجراهما من أصناف قطن وفير فى كمية انتاجه فان سياسة الحكومة القطنية لا تقيد مساحة الاراضى المزروعة منه بل ترمى الى الاكثار من كمياته وهى محققة فى سياستها لأنه لو بقيت أسعار هذه الأصناف على مستواها الحالى بالنسبة للقطن الامريكى لما كان هناك سبب يمنع من اقتدارنا على تصريف أية كمية منها سيما وانه ينبغى أن لا ننسى أن الفدان الواحد فى أمريكا لا ينتج أكثر من قنطار ونصف قنطار فى حين أن نفس الفدان ينتج لدينا خمسة قناطير من القطن الأشمونى مثلا مما يجعلنا ممتازين على أمريكا حتى لو لاحظنا أن الرى الصناعى لدينا يكلفنا أكثر مما يكلف الرى فى أمريكا حيث يوكل الى السماء رى القطن بالامطار

ورغم ان الطبيعة قد حبتنا بهذا الامتياز فانه لا يزال هناك محل لبذل الجهود حتى تقل تكاليف بيع أقطاننا بقدر الأمكان كما جاء فى تقرير حضرة صاحب السعادة احمد باشا عبد الوهاب الذى يقترح عدة وسائل لجعل تصريف القطن أقل كلفة مما هو عليه الآن

ولهذه المناسبة أود أن أشير اشارة خفيفة الى ضريبة القطن البالغة

عشرين قرشا عن كل قنطار والى الرسم المقرر عند تصديره فاقول أن الوقت غير مناسب للتكلم فى هذه المسألة ولو أن من المعروف أن جميع المبالغ الناتجة من هذه الرسوم تستخدمها الحكومة لصالح الزراعة فى عدة صور متنوعة .

ولقد اتفق جميع الناس وأثبت الغزالون من جديد أثناء انعقاد لجنتهم أخيراً فى القاهرة أن القطن المصرى يسلم الى مصانع الغزل فى حالة حسنة للغاية حالة هى أحسن ما يكون عليه التسليم فى أى بلد آخر ينتج القطن ويصدره الى الخارج . فليس فى تعيين رتبه ولا فى طريقة كبسه ولا فى انتظام ارساله أى محل لطلب الزيادة فى الاتقان ولكن كم فى الوصول الى هذه النتيجة البالغة حد النهاية فى الاحسان من أسلوب يقتضى تناول القطن بعدة عمليات معقدة ويقضى انفاق مصارف باهظة ليس لها مثيل فى أى بلد آخر . فليس فى العالم بلد مثل مصر يكبس القطن فيه مرتين مرة كبسا مائيا فى الداخل ومرة كبسا بخاريا فى الميناء . وهذه امريكا فان القطن فيها يكبس مرة واحدة فى بالات منذ خروجه من المحالج ويصدر كما هو مكبوس الا فى أحوال خاصة يعاد كبسه فى ثغور التصدير لتصغير حجمه دون حاجة الى فتح البالات . وقد أشار سعادة احمد باشا عبد الوهاب فى تقريره الى هذا العيب واقترح الاصطلاح على « نماذج مشتركة » تتخذ اساسا لكبس القطن بخاريا بمجرد وصوله فى الحال الى الاسكندرية وذلك للتوفير فى أمكنة حفظه وفى مصاريف تخزينه ومصاريف تأمينه وهو اقتراح اذا تم تنفيذه يترتب عليه توفير عظيم الشأن فى النفقات يدلنا عليه مثل نضربه فنقول لو كان لدينا فى الاسكندرية كمية من القطن تبلغ ثلاثة ملايين قنطار (أى نحو ٤٠٠٫٠٠٠ بالة) وأردنا أن نحسب نفقات حفظها فى الثغر على

أساس تعريفة شركة المكابس وهى ٢ر٢٥ مليم فى اليوم عن كل بالة مكبوسة كبسا بخاريا وللتأمين ٥ و ٦ فى الالف من قيمة البالات المكبوسة كبسا مائيا و ٣ر٣٥ فى الالف من قيمة البالات المكبوسة كبسا بخاريا فى السنة الواحدة وحسبنا مثلا سعر القنطار الواحد أربعة جنيهات مصرية لوجدنا أن نفقات حفظ البالات المكبوسة كبسا مائيا بين تخزين وتأمين عن مقدار ٣ر٠٠٠ر٠٠٠ قنطار سالفة الذكر تبلغ ٤٤٣ر٠٠٠ جنيه مصرى فى السنة فى حين أن هذه النفقات نفسها تبلغ ٢٢٣ر٠٠٠ جنيه مصرى لو كانت البالات مكبوسة كبسا بخاريا فيكون الفرق بين الطريقتين في هذه الحالة ٢٢٠ر٠٠٠ جنيه مصرى فى السنة .

ويجب أن لانسى مع هذا أن تجارة تصدير الاقطان فى مصر تجرى على نظام ثابت الجذور منذ أعوام طويلة هو نظام « النماذج الفردية » التى اصطلحت عليها البيوت المتعاملة والتى لايرغب المصدرون ولا الغزالون فى العدول عنها وقد صرح فقط الغزالون بان تقرير « النماذج المشتركة » من جانب الحكومة المصرية أمر قد ينطوى على مصلحة ما لمصانع الغزل وأن من المستطاع التعامل على أساس النماذج المشتركة دون أن تحتم الحكومة على التجارة الالتزام بالتعامل على أساسها . وحتى يترتب على تقرير النماذج المشتركة وفر حقيقى هام فى معاملات القطن المصرى ينبغى أن يرتب فى الداخل طبقا لهذه النماذج وأن يكبس كبسا بخاريا فى مصانع الحلج اتقاء لكبسه مرتين ولجميع نفقات مينا البصل التى هى على الخصوص باهظة للتجار الداخل وذلك لان الفرق بين ما يدفعه المصدر عند شرائه القطن من

مينا البصل أو شرائه من الداخل ضئيل بخلاف مايتحمله تاجر القطن الذى يبعث بقطنه من الداخل ليبيعه فى سوق مينا البصل . فان قطنه هـذا قبل أن يجد له شاريا تثقله نفقات شتى بين مصاريف القبانة والشيالة والتخزين والفوائد والسمسرة والعمولة والتأمين وأخذ العينات الى ماشابه ذلك من نفقات هائلة جداً يمكن توفير الشيء الكثير منها اذا كانت بالات القطن مكبوسة كبسا نهائيا عند خروجها من المحالج وهى مهمة صعبة تستدعى وضع قواعد جديدة لنظام العمل .

وأول ما يجب عمله تشجيع جمعيات التعاون للوصول الى تكوين لوطات كبيرة متماثلة بدلا من اللوطات الصغيرة التى تجعل العمل معقدا فى أغلب الاحيان .

كذلك مما يزيد العمل تعقيدا تعدد أصناف القطن التى استنبطت فى هذه السنين الاخيرة .

ولقد انقضى وقت على الوجه البحرى كان القطن السائد فيه هو الصنف المعروف بالميت عفيفى وكان الكبس البخارى ذائعا داخل البلاد وكان من الميسور العثور على الاف من القناطير من رتبة واحدة .

وحبذا لوعاد هـذا الزمن من جديد أو بعبارة أخرى ينبغى أن نحصر جهودنا فى بعض اصناف حسنة من القطن وأن تكون مهمة السلطات العامة المحافظة على هـذه الاصناف وتحسينها بدلا من بحثها عن أصناف جديدة يصح أن يسعى الى استنباطها أفراد كثيرون يتلهفون شوقا الى اطلاق اسمهم على نوع من القطن كما اطلق اسم سكلاريدس على القطن الذى استنبطه

ولو ان اسمه ليس حائزا على ما ينبغى أن يكون له على الدوام من اعتبار فقد حدث اثناء مؤتمر القطن الدولى فى سنة ١٩٢٧ أن قدمت المسيو سكلاريدس الى أحد الغزلين فاخذ يضحك بعد تقديمه . ولما أن سألته عن سبب ضحكه اجابنى « انك تسمى هـذا السيد باسم قطن » فاوضحت له انى لست انا الذى سميته باسم القطن بل أن هذا السيد نفسه هو الذى سمى القطن باسمه فاعترف لى هذا الغزال فى الحال انه ما كان يتصور سكلاريدس اسم علم وانه كان يعتقد أن سكلاريدس كلمة عربية

ثم مسألة أخرى تهم تجـارة القطن المصرى لفت الغزالون اليها نظرنا وهى مسألة كيفية حزم القطن فهو يوضع بعد الجنى دخل اكياس مصنوعة من القنب ثم تخاط فتحاتها بدوبارة من التيل واذا اقتضت الحالى أخذ عينات منه قطعت الاكيـاس وتداخلت فى الغالب الياف القنب بالقطن وينشأ اكثر الضرر من الدوبارة المقطوعة اذ قد تختلط قطعها هى الاخرى بالقطن ووجود الياف القنب والتيل مختلطة بالقطن ضار بصناعة الغزل لانها تسبب كسر الخيوط عند مرور القطن فى المغازل

ولاشك ان الغرض الاسمى لحل هذه المسالة ياتى بجعل القطن منذ جنيه الى وقت وصوله الى مصانع الغزل لا يخالط فى حزمه الا اكياساً مصنوعة من القطن لان الياف هذه الاكياس اذا اختلطت بالقطن لاتحدث به أى ضرر لانها وهو من طبيعة وحدة . غير ان الحزم بهذه الاكياس يكون اكثر كلفة من الحزم باكياس القنب وهـذا لا يمنع من درس الموضوع وفحصه خصوصا وان الغزال يبيع غطاء الحزم المنسوج من القطن بثمن أعلى

مما يبيع به الغطاء الحالى المنسوج من القنب . وعلى اى حال فان الخطوة الاولى التى يجب ان نخطوها في هذا الاتجاه تقضى باستعمال خيط سميك من القطن بدلا من دوبارة التيل لتخييط اكياس القطن الحالية . وهو مالا يستدعى زيادة كبيرة النفقات

والان وقد اوشكت ان انتهى من محاضرتى فقد رأينا كيف انه اذا كان لا يزال هناك ميدان واسع للعمل فى تجارة القطن فى مصر فان ماعمل فيها حتى الان كثيروان قصارى القول هو ان الغزالين ممتنون من طريقة ترتيب اقطاننا وتصديرها

أما الزراع فانهم كثيراً ماينتقدون المصدرين بفكرة ان لهؤلاء الاخيرين نصيب الأسد فى تجارة القطن المصرى وانهم يحققون من تجارتهم ارباحاً تتجاوز بكثير أرباح المزارعين . وانى لاقرر على أى حال انه اذا كانت الزراعة فى الوقت الحاضر غير متمتعة بالرخاء فان مصدر الاقطان لا ينام هو الآخر فوق سرير من الورد. وأود بصفة عامة ان ألفت نظر حضرات المستمعين إلى هذه الملاحظة وهى أنكم إذا راجعتم كشفاً باسماء مصدرى الاقطان الامريكية منذ خمسين سنة لا تجدون فيه اسما واحداً وارداً ضمن كشف المصدرين فى هذا اليوم . أى ان بيوت التصدير فى امريكا قد اختفت من الوجود لسبب أو اخر . وعلى العكس من ذلك اذا راجعتم كشفاً باسماء مصدرى الاقطان فى الاسكندرية منذ خمسين سنة تجدون فى رأسه عين الاسماء التى تجدونها فى كشف اليوم

ويلوح لى ان هذا يدل على ان لهذه البيوت قيمة والا لما استطاعت ان تعيش طول هذه المدة وسط التقلبات التى دار بها العالم فى خلال نصف قرن

من الزمان . وقد انضمت الى الاسماء القديمة اسماء جديدة لا تقل عنها قيمة. واذا كانت هذه البيوت في وقت من الأوقات بيوتاً أجنبية فانكم تستطيعون ان تشاهدوا انه منذ الحرب قد تمكنت بيوت مصرية من ان تتبوأ مقعدها فى صفوف المصدرين

ويرجع السر فى حسن نوع المصدرين كما وضحته الآن الى أرض وطقس مصر التى يظهر انها أعدت لانتاج الأنواع الحسنة . فهى تنتج القطن المصرى وهو أحسن انواع القطن فى العالم . وهى تولد المزارع المصرى الذى أود ان أصفه بانه أحسن منتج للقطن فى العالم . واذا كانت أرض مصر تنتج أحسن قطن فان المزارع بفضل حسن استعداده ونشاطه وجهوده التى لاتكل ولا تمل هو الذى يعاون على انتاج القطن المصرى كما هو أعنى احسن قطن معتنى به بين اقطان العالم على الاطلاق .